تأثيرات السياحة على المجتمع المحلي المدني والأهلي

الدكتورة أمل أحمد الكردي(*)

يظهر أثر السياحة على المجتمع المدني والأهلي في أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: التأثيرات الاقتصادية

المحور الثاني: التأثيرات الاجتماعية

المحور الثالث: التأثيرات البيئية

المحور الرابع: التأثيرات السياسية

لكل محور تأثيراته الإيجابية والسلبية، وقد كُتِبتْ كتابات عديدة ومتنوعة في هذا المجال. وللوقوف على مدى أهمية هذا الموضوع كانت دراسة بحثية، وقد تمّ اختيار مدينة جبيل كونها مدينة سياحية بامتياز تقع فيها آثار وقلاع تعود للحضارة الكنعانية والرومانية. وقد صمّمت قائمة أسئلة للاستقصاء من جانب المجتمع المدني بعناية بهدف الحصول على معلومات نوعية للاستدلال من خلال نتائجها على التأثيرات الفعلية التي تتركها السياحة على المجتمعات المضيفة.

I - التأثيرات الاقتصادية

إن السياحة العالمية تترك تأثيرات اقتصادية واضحة في الدول المضيفة وأهمها:

١ ـ مفهوم الضغط السياحي وسياسة التخطيط السياحي.

٢ ـ السياحة عامل أساسي جاذب للعملات الأجنبية.

٣ ـ السياحة تساهم في تطوير البنية التحتية.

٤ ـ السياحة توفّر فرص عمل جديدة.

٥ ـ التنمية السياحية ورضا المجتمع المحلي.

مؤشر الأمان والأمن: جانب المجتمع المحلي ـ جانب السواح الوافدين

مؤشر الصحة العامة: المؤشرات العامة ـ المؤشرات المتخصصة

٦ ـ التأثيرات الاقتصادية

أ ـ الإيجابية

ب ـ السلبية

(*) أستاذة في الجامعة اللبنانية كلية السياحة والفنادق.

أولاً: مفهوم الضغط السياحي وسياسة التخطيط السياحي

ندرس مؤشرات الضغط السياحي وآثاره لنعمد فيما بعد إلى تحليل الجانب الإيجابي منه. إن مفهوم الضغط السياحي يختلف نسبةً إلى الإطار الاقتصادي للمجتمع الذي من خلاله يتحقق التطور السياحي خاصة في البلاد النامية. إن مؤشر أثر الضغط السياحي يجب التعامل معه بحذر بدقة وموضوعية، خاصة عندما يتعلق الأمر بسياسة التخطيط السياحي.

إن استخدام هذا الأثر يهدف إلى قياس الضغط السياحي نسبة للمجتمع الأهلي المحلي من حيث مدى استغلاك المصادر والثروات السياحية التي تستخدم لهذا الهدف، فعند تقييم أي مشروع سياحي نبدأ بدراسة نتائجه وآثاره على البنية التحتية السياحية الموجودة، ومن ثم نعمد إلى تحليل مدى إمكانية مساهمته في تحقيق لآمال وتطلعات المجتمع المحلي من خلال زيادة المنفعة العامة.

نقدّم فيما يلي مجموعة من المؤشرات والنسب التي تظهر كثافة تردد الوافدين للمواقع السياحية ربطاً بعامل الزمن على الشكل التالي:

$$\frac{\text{أ ـ عدد الوافدين للموقع السياحي / اليوم/ الشهر/ السنة}}{\text{عدد المواطنين المحليين للمكان}}$$

$$\frac{\text{ب ـ عدد الوافدين للموقع السياحي}}{\text{المساحة المخصصة للموقع (م}^2\text{)}}$$

إن دراسة وتقييم مثل هذه النسب تقدم لنا فكرة عن مدى القدرة الاستيعابية لهذه الوجهة السياحية نسبة إلى كل مشروع سياحي جديد بهدف التنمية السياحية المخطّطة دون المساس براحة المجتمع المحلي.

إن دراسة هذه الآثار تحدد معالم السياسة السياحية وكيفية تطويرها وما هي متطلباتها ونتائجها على المجتمع المحلي، ومن ثمّ تحدّد الإطار العام للاستراتيجية التنموية السياحية.

ثانياً: السياحة عامل أساسي جاذب للعملات الأجنبية

إن التبادل السياحي العالمي هو جزء من التجارة الدولية، لها نفس الخصائص والصفات كتجارة البضائع والمواد في الأسواق العالمية مع فارق مهم هو ضرورة ووجوب قدوم المستهلكين أي السوّاح إلى البلد المصدّر للخدمات السياحية، بهدف الشراء واستهلاك هذه الخدمات (القطاع السياحي) التي تمّ تصنيفها قطاعاً اقتصادياً اجتماعياً يقع في قلب النشاطات الاقتصادية. هذا الموقع تحققت له علاقات متقاطعة مع باقي الأنشطة الاقتصادية، فتحريك الطلب في السياحة يحرك باقي الأنشطة الاقتصادية بشكل مباشر وتلقائي. إن عملية بيع الخدمات السياحية المحلية لقطاعات وأسواق خارجية تحتاج إلى عمليات إنتاج وتسويق مثلها مثل باقي السلع الملموسة والمادية. وهي عملية تبادل مع الأطراف الخارجية. من هنا صفة التصدير لطبيعة السياحة كنشاط اقتصادي، فكلما زاد تصدير الخدمات السياحية كلما زاد عامل الجذب للعملات الأجنبية التي عادةً ما تكون الدولة بحاجة إليها. وكلما خفّ عامل الاستيراد لإنتاج هذه الخدمات السياحية المحلية كلما قوي رصيد الدولة بالعملات الأجنبية. وهنا نتكلم على مستوى Macroeconomic ولكن مما لا شك فيه أن أي سياسة اقتصادية سليمة في كل دولة ذات استراتيجية سياحية تنموية تنعكس إيجاباً على المجتمع من خلال إعادة توزيع الثروات الوطنية.

ومن خلال معدل نمو وتطور اقتصادي نوعي، ثم العمل على تنمية مناطقية متوازنة مما ينعكس إيجاباً على أرجاء البلاد من خلال خلق

فرص عمل مهمة سنأتي على ذكر تفاصيلها لاحقاً. لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لتحقيق استراتيجية نمو سياحي على الساحة الدولية والعمل على انتشار شهرة خدماتها السياحية ليزيد الطلب العالمي عليها، بحيث تكون لها مكانة مهمة على الخريطة الدولية السياحية.

انطلاقاً من هذا الواقع تظهر أهمية تطوير القطاع السياحي، مما يتطلب تعاوناً وتنسيقاً مكثفاً بين القطاعين العام والخاص، لتحديد رؤية استراتيجية سياحية موحّدة والعمل لتحقيق برنامج سياسات محدّدة وواضحة ضمن خطط عمل، بحيث تتشارك به جميع القطاعات في سبيل إنجاحه. وتكون السياسات على جميع المستويات:

١ ـ تطوير البنى التحتية
٢ ـ ترميم وتأهيل المعالم الأثرية الهامة
٣ ـ تدريب وتأهيل الأدلّاء السياحيين
٤ ـ التعليم السياحي المتخصّص
٥ ـ حملات تسويقية وترويجية سياحية ناجعة
٦ ـ العمل على التطوير النوعي للخدمات السياحية المعروضة في الدولة
٧ ـ تطوير أسطول النقل الجوي والبحري والأرضي
٨ ـ العمل على توسيع قطاع الفنادق والمطاعم لتطوير الطاقة الاستيعابية السياحية

إن هذه السياسة التطويرية في النشاط السياحي لا بد أن تتجه بهذا القطاع نحو الازدهار الواسع، سواءً على الصعيد المحلي أم على الساحة العالمية مما سيزيد من عدد الوافدين السياح. وهذا يوفّر مصدراً مهماً للعملات الأجنبية التي تكون الدول بأمسّ الحاجة إليها لسدّ الاحتياجات النقدية في عملية استيراد ما تحتاج إليه، خاصةً، منها الدول النامية والدول التي في طور النمو. هذا الجانب الاقتصادي المهم للسياحة يساعد الميزان التجاري عادة على إعادة التوازن في حالة العجز وهي حالة تعاني منها عادة معظم الدول.

ثالثاً: السياحة تساهم في تطوير البنية التحتية

إن تطوير البنية التحتية للدولة من أهم إيجابيات استراتيجية النمو السياحي، خاصةً عندما تتميز بالمسؤولية والاستدامة، هي بحيث تمثّل شرطاً أساسياً وضرورياً لتعزيز هذه الوجهة السياحية على الخريطة السياحية العالمية، يستفيد المواطن من خلالها باستهلاك خدمات البنى التحتية التي تؤمن رفاهية المجتمع اعتماداً على أحدث الأساليب، مما يوفر سهولة التحرك والنقل داخلياً مثال: شبكة مواصلات لها مواصفات ومعايير دولية تعمل على ربط الأجزاء المترامية للدولة، استحداث مرافئ جوية وبحرية ونهرية حديثة ذات معايير عالمية وتصلح للاستخدام الاقتصادي اليومي في حركة المواطن دون مشاكل مما يختصر الكثير من الجهد والوقت والمال.

إن من مفاعيل استراتيجية التطوير المرسومة ضمن خطط زمنية وبرامج عمل محددة أن تخدم السياحة كهدف أول بغرض تسهيل وصول الوافدين بداية، ثم جعل حركة السواح داخلياً سهلة، مرنة، سريعة وذات نوعية خدماتية راقية، تصبح مصدر راحة ورضا لدى المجتمع الأهلي والمدني.

رابعاً: السياحة توفّر فرص عمل جديدة

إن الضغط السياحي الذي قد يكوّن مصدر إزعاج في بعض الحالات للمجتمعات المحلية يتمثّل عادة بعدد السوّاح الوافدين. ولكن قوة هذا الأثر السلبي تتلاشى نسبياً عندما نعمد إلى دراسة الجانب الإيجابي منه ألا وهو عدد فرص

العمل الجديدة أو الإضافية التي يخلقها النشاط السياحي المتزايد.

ولعل أهم أثر على الإطلاق للسياحة على المجتمع المحلي تكمن في توفير فرص عمل جديدة إضافية، سواءً كان مصدرها استثمار مشاريع سياحية جديدة أو نتيجة الزيادة المهمة في عدد الوافدين إلى الوجهة المقصودة. ولقياس هذا الأثر نعتمد العديد من المؤشرات التي يمكن تصنيفها ضمن مجموعتين رئيسيتين:

أ) المؤشرات النوعية الاقتصادية الاجتماعي

ب) النسب المتعلقة بتطور المجتمع المحلي

أ) المؤشرات النوعية للأثر:

١ ـ عدد وظائف العمل الجديدة بشكل مباشر وغير مباشر

٢ ـ عدد الوظائف النوعية الجديدة بشكل مباشر وغير مباشر

٣ ـ عدد الوظائف الجديدة للمرأة بشكل مباشر وغير مباشر

٤ ـ عدد الوظائف النوعية الجديدة للمرأة بشكل مباشر وغير مباشر

٥ ـ مدى ارتفاع نسبة التعليم لدى أفراد المجتمع الأهلي

ب) النسب المتعلقة بالمجتمع المحلي

١ ـ معدل الأجر للمرأة في الوظائف غير النوعية

معدل الأجر للرجل

٢ ـ معدل الأجر للمرأة في الوظائف النوعية

معدل الأجر للرجل

٣ ـ معدل التأهيل العلمي للمرأة العاملة في السياحة

معدل التعليم في المجتمع المحلي عامة

٤ ـ معدل التأهيل العلمي للرجل العامل في السياحة

المعدل الوسطي للتأهيل العلمي في المجتمع المحلي عامة

إن دراسة وتحليل هذه المؤشرات تشكل مرشداً ودليلاً هاماً على أهمية السياحة وتطويرها، والأثر الذي يتركه في تحسين ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع أو في بعض الحالات ظهور آثار سلبية نتيجة لتطوّر هذا القطاع.

تلعب السياحة الحافز الرئيسي للتطور الاقتصادي، في بعض اقتصاديات الدول وخاصة تلك التي في طور النمو، وذلك من خلال أثر المضاعف الاقتصادي .(Multiplier)

$$K = \frac{\uparrow \text{Income}}{\uparrow \text{Injection}}$$

فكلما ارتفع حجم الدخل السياحي كلما ازداد حجم الإنتاج الوطني ككل، الذي يُرمز إليه عادة بالدخل الوطني، وذلك لأسباب عديدة ومتنوعة تظهر مبادئه واضحة من خلال دراسة وتحليل جدول المدخلات والمخرجات لكل اقتصاد دولة «Tableau Input ـ Output» والذي يوضح مدى ترابط شبكة القطاعات الاقتصادية، ويشير إلى مدى أهمية اعتماد السياحة كإنتاج اقتصادي داخلي على المدخلات المحلية. ومصطلح المضاعف يعني مضاعفة الدخل المحقّق عبر السياحة عدّة مرات تماشياً مع هيكلية كل اقتصاد دولة"K" . هو رمز هذا المضاعف الذي كلما كان مرتفعاً كلما كان لصالح الدولة، بمعنى أنه مؤشر لمدى الاعتمادية في الإنتاج على القطاعات الداخلية. سواءً من حيث المواد الأولية، أو من حيث وفرة اليد العاملة المحلية ذات المهارات المطلوبة أو سواء من جهة التمويل أو سواءً من جهة استيراد التكنولوجيا المناسبة أو غيرها.

ونقوم هنا مثال عملي:

قيمة عامل المضاعف: K = 4

قيمة الدخل السياحي: Touristic Income: 3000 000 000 L.L

فتصبح عندئذٍ مقدار

$$4 = \frac{\uparrow \text{Income}}{\uparrow \text{Injection}}$$

الزيادة تبعاً للقاعدة:

$$\Rightarrow \frac{(\text{Income??})}{3000000000\ \text{L.L}}$$

Income = 4 x 3 000 000 000 = 12 000 000 000 L.L

يظهر بوضوح مدى الأهمية القصوى للسياحة عند اعتمادها على القطاعات الإنتاجية المحلية من خلال ارتفاع رقم معامل المضاعف (K).

أضف إلى ذلك قوة التأثيرات الغير مباشرة والتي تظهر من خلال زيادة الطلب في القطاعات التي تعتبر مموّلة ومموّنة للإنتاج في القطاع السياحي مثال: الزراعة، الصناعة، قطاع الاتصالات....

تظهر أيضاً التأثيرات الغير مباشرة وهي أكثر بعداً زمنياً وحصرياً ومكانياً عبر زيادة الطلب على بعض السلع التي لا تمتّ مباشرة إلى الإنتاج السياحي، فقط من خلال زيادة القدرة الشرائية لدى الممولين والممونين لهذه الخدمات السياحية بداية. مثال عندما يتمكن العامل من شراء بعض الألبسة الإضافية أو الكتب أو ما شابه نتيجة زيادة القدرة الشرائية لديه من خلال الأجر الذي تقاضاه، وكان مصدره تلبية لزيادة الإنتاج السياحي فقط.

تظهر أهمية السياحة كعنصر تصديري في اقتصاديات الدول أيضاً من خلال إعادة التوازن في الميزان التجاري للدولة، خاصةً مثل لبنان الذي هو مستورد أكثر منه مُصَدّراً لمعظم احتياجاته. وهو كما أشرنا مصدر للعملات الأجنبية الصعبة. وهكذا من خلال التوازن النسبي للميزان التجاري تلعب السياحة دوراً في توازن ميزان المدفوعات لاقتصاد هذه الدولة.

إن الوصول إلى رضا المجتمع المحلي والعمل على تطوير وسائل رفاهيته من خلال النشاط السياحي هي فلسفة التنمية السياحية المستدامة من خلال التخطيط الطويل الأجل. إن الأخذ بعين الاعتبار مصالح المجتمع المحلي وتطلعاته واحترام هيكليته الاجتماعية، الثقافية منها والدينية، كانت من أهم النتائج المسجلة في قمة Rio de Janeiro وهي قمة الأرض التي اعتبرت «**أن السياحة يجب أن تتماشى مع تطلعات المجتمعات المحلية وتتناغم معها، انطلاقاً من الاحترام الكامل للنظام البيئي ككل مع ثقافة المكان بشكل يظهر تطور هذا النشاط قيّماً وينمو بثبات لصالح الشعوب والمجتمعات وليس لاستغلالها**».

إن مؤشرات مدى الرضا للمجتمعات المحلية يظهر من خلال مدى قبول هذا المجتمع لهذا النشاط بكل إيجابية وتعاون. وآليات القياس تتم عادةً من خلال:

* دراسة بحثية عبر مجموعة أسئلة مختارة بدقة على مفردات عيّنة اجتماعية منتقاة من هذا المجتمع بحيث تقدّم لنا الأجوبة دليلاً مادياً لقياس هذا الرضا.

* دراسة تطور مستويات الرضا لدى المجتمع المحلي.

بالنسبة لنوع الأسئلة الاستقصائية، سنعتمد قائمة الأسئلة التي تمّ تطبيقها على أهالي مدينة «جبيل اللبنانية» السياحية الواقعة على شاطئ البحر المتوسط، وتضمّ مواقع أثرية وسياحية هامة جداً وتمثّل محطة سياحية على الخريطة اللبنانية. وسنتناول تفاصيل هذه الاستمارة لاحقاً مع تحليل نتائجها العملية.

أما بالنسبة للمؤشرات والنسب فنأخذ على

سبيل المثال وليس الحصر بعض الأمثلة منها:

* مدى استخدام البنى التحتية للمطاعم والبناء
عدد أفراد المجتمع المحيط لهذا الموقع
* نسبة استخدام البنى التحتية الرياضية لأي مشروع سياحي
عدد أفراد المجتمع المحيط لهذا الموقع
* نسبة استخدام المراكز الثقافية المرتبطة بمشاريع سياحية
عدد أفراد المجتمع المحلي

خامساً: التنمية السياحية ورضا المجتمع المحلّي

عادة ما تكون المعلومات الواردة والمستقاة من استمارة الأسئلة والبحث الميداني مكلفة، وتتطلب جهداً ووقتاً ومعرفة تامة بآليات البحث والدراسة، مما يجعل الحصول عليها صعباً نسبياً. لذلك فإن تحليل المؤشرات والنسب يعطي فكرة واضحة عما يعكسه تطور السياحة من اهتمام ورضا لدى عامة المجتمع.

*** مؤشر الأمان والأمن:**

إن الأمن المستتب هو في صميم اهتمامات وأولويات السائح والمضيف بنفس الوقت. إن التوسع في المشاريع السياحية وتطورها تحت طابع التنمية المستدامة قد يؤدي في بعض الحالات إلى نوع من عدم الاستقرار الأمني في بعض المجتمعات (دخول عمال أجانب غير مرخّص لهم، زيادة نسبة السرقة والاختلاس...).

١ ـ جانب المجتمع المحلي:

* مدى ارتفاع نسبة حوادث السرقة والاختلاس المعلن عنها
عدد أفراد المجتمع المحلي
* نسبة الجرائم المعلنة
أفراد المجتمع المحلي
* نسبة ارتفاع العدوانية
أفراد المجتمع
* نسبة إكراه الأطفال والشباب دون السن القانوني على القيام بأعمال غير أخلاقية
عدد أفراد الشباب والأطفال لهذا المجتمع

٢ ـ جانب السواح الوافدين:

* ارتفاع نسبة عدد جرائم السرقة المعلنة
مجموع عدد السواح الوافدين
* عدد مرات التهديد المعلنة
عدد السواح الوافدين
* عدد الجرائم المختلفة والمعلنة
عدد السواح الوافدين
* عدد مرات تهديد وإكراه الأطفال
عدد السواح الوافدين

* هل أن الأعداد الوافدة من السواح تمثل تهديداً أمنياً فعلياً؟
* هل الأمور الأمنية تحت السيطرة من قبل الدولة دون المسّ بالأمن الاجتماعي للشعوب؟

إن تحليل الأجوبة الواردة من هذه النسب والمؤشرات تعطي نتائج تفسيرية مختلفة لكل جانب، وتكمن أهميتها في أنها متمّمة لبعضها البعض بهدف الوصول إلى نتائج محدّدة، يرغب المسؤولون أخذها بعين الاعتبار بكثير من الجدّية عند عملية التخطيط ورسم الأهداف والسياسات. وقد تكون التقارير الناتجة عنها هي بمثابة مرشد مهم للمسؤولين في هذا الإطار.

*** مؤشر الصحة العامة**

بعد دراسة آثار الجانب الأمني على المجتمع المحلي يجب التساؤل عن آثار التطور السياحي الواسع على الصحة العامة للمجتمعات. دراسة هذا المؤشر لها دلالة مهمة للتطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي. معظم الدول المتطورة تأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب وتضعه في أعلى سُلّم اهتماماتها عند التخطيط الاقتصادي

الاجتماعي عامة والسياحي خاصة. إن دراسة الأوضاع الصحية العامة للمجتمع تتناول مدى انتشار بعض الأمراض الخطيرة والمعدية منها بالذات، والتي يتم نقلها عبر علاقات غير اعتيادية يكون مصدرها عادة من بعض الوافدين.

هنالك مجموعتان من المؤشرات الهامة في هذا الموضوع، منها ما هو عام مطلق ومنها ما هو متعلق ومتخصص ومرتبط بطريقة غير مباشرة مع النشاط السياحي:

*** مؤشر الصحة العامة**

١ ـ المؤشرات العامة:

نسبة أو معدل الوفيات
عدد أفراد المجتمع
نسبة عدد الأفراد لكل طبيب
عدد أفراد المجتمع
نسبة عدد الأفراد لكل ممرضة متخصصة
عدد أفراد المجتمع

٢ ـ المؤشرات المتخصصة:

ـ عدد حالات المرض الناتج عن علاقات غير اعتيادية
عدد أفراد المجتمع المحلي
ـ عدد حالات التسمم الغذائي
عدد أفراد المجتمع المحلي
ـ ظهور حالات أمراض جديدة ومتنوعة
على عدد أفراد المجتمع

إن تحليل ودراسة هذه النسب تشير إلى مدى أهمية ومسؤولية الحكومات في الحفاظ على بيئة نظيفة صحيّة وخالية من الأمراض، بحيث لا تكون تكلفة العلاجات في بعض الحالات المستعصية تفوق إيرادات السياحة المنشودة.

سادساً: التأثيرات الاقتصادية

أ ـ الإيجابية

إن دراسة هذه المؤشرات عامة ما تدل على الآثار العامة الاقتصادية السلبية منها والإيجابية على المجتمع المحلي، سواءً فيما يتعلق بخلق فرص العمل المباشرة، غير المباشرة، انطلاقاً من كون النشاط السياحي يقع في قلب الأنشطة الاقتصادية. ويظهر ذلك جلياً من خلال العلاقات الاعتمادية المتداخلة بين القطاعات الاقتصادية، وأن تحليل الجدول الخاص بالمدخلات والمخرجات الاقتصادية لكل دولة يوضّح إلى أي مدى تكون درجة الاعتمادية في إنتاج الخدمات السياحية على إنتاج القطاعات المحلية أو الاعتماد على حركة الاستيراد من الخارج. وبقدر ما يكون التسرّب للمداخيل الاقتصادية تحت أشكاله المختلفة (مثال: أجور اليد العاملة الأجنبية على مختلف مستوياتها، شراء مدخلات خاصة بإنتاج الخدمات السياحية، شراء بعض السلع الضرورية لإتمام التقديمات للخدمات السياحية: تجهيزات الفنادق، المطاعم، سيارات...) محدوداً بقدر ما يكون أثر الدخل السياحي المباشر وغير المباشر، تحت اسم المضاعف الاقتصادي، كبيراً على المجتمع، انطلاقاً من زيادة الطلب العام في جميع القطاعات الاقتصادية كافة. ولكن كما أشرنا يبقى الأثر الأهم هو تزايد فرص العمل على مختلف المستويات من جهة وزيادة واردات الخزينة تحت شكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مما يمكّن الحكومة من التوسّع في مشروعاتها ويخلق أيضاً فرص عمل إضافية للجميع من جانب تطوير البنى التحتية وتحسين الأحوال المعيشية للمجتمع.

ب ـ السلبية:

ولكن لا بد من الكلام أيضاً على بعض الجوانب السلبية الاقتصادية نذكر منها: التضخم الحاصل في أسعار بعض المواد الأساسية نتيجة زيادة الطلب عليها مع حدودية العرض منها لفترات زمنية محدّدة، وارتفاع الأسعار في قطاع البناء خاصة بالقرب من بعض المشاريع

السياحية، فتشهد الأراضي إرتفاعاً ملحوظاً في أسعارها، وكذلك جميع خدمات البناء نتيجة لزيادة الطلب على المواد أو الأبنية. مما سيؤثر سلباً على أرباب هذا القطاع المحليين وعلى ذووي الدخل المحدود.

في بعض الدول النامية، نجد أن جوهر النمو الاقتصادي يعتمد بالأساس على الطلب السياحي خاصة الخارجي منها. هذا الأمر يشكل تهديداً وخطراً مستمراً على الوضع الاقتصادي لأن الطلب السياحي الخارجي عرضة للكثير من التقلبات المؤدية إلى عدم الاستقرار في المداخيل السياحية، مما سيؤثر سلباً على سير نمو العملية الاقتصادية. وفي معظم الحالات تكون الأسباب خارجة عن إرادة هذه الدولة مما يضعها في حالة عجز كبير لا تستطيع حياله أمراً، مهما حاولت جاهدة من تحسين سياستها التسويقية والترويجية السياحية. إن معظم الاستثمارات السياحية تقوم بها عادة الشركات المتعددة الجنسية الأجنبية التي تتوسع في استثماراتها، طالما المناخ الاقتصادي ملائم لها من حيث القوانين الخاصة بالضريبة وحرية انتقال رؤوس الأموال وثبات واستقرار الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية، مما يشكل في مجموعه بيئة استثمارية رابحة ومنتجة بامتياز. ولكن لنتخيل انقلاب الأوضاع بصورة عكسية فتسارع كل الاستثمارات نحو الخارج هرباً من أي خسارة محتملة وطلباً للربح السريع والمؤكد، والذي تجده في دولة أخرى تحقق فيها أهدافها واستراتيجيتها. فيدخل الاقتصاد الوطني في مرحلة ركود. إن هذا الإطار المحفوف بالمخاطر لطالما عاشه لبنان على مدار سنوات وكان له الأثر السيء المباشر على الصعيد الاقتصادي الداخلي على المدى القصير والمتوسط.

إن اعتماد الاقتصاد على القطاع السياحي كمحرك أساسي للتطور والنمو يجعل من هيكلية القطاعات مبرمجة ومخططة بشكل محدّد، والهدف دعم وخدمة هذا القطاع الأساسي المحرّك فيكون من الصعب جداً تغير هذه الهيكلية الصلبة في كل مرة تتعرض فيها البلاد لأزمات من مختلف الأنواع، توصل البلاد نحو شلل شبه تام في النشاط السياحي والاقتصادي عامة.

وفي الختام لهذا العرض الاقتصادي السياحي وأثره على المجتمع، نجد أنه من المنطق تطوير النشاط السياحي بشكل متوازٍ مع القطاعات الاقتصادية الأخرى درءاً لأي أزمة محتملة من جهة وتشجيعاً لتعظيم آثاره الإيجابية الاقتصادية على المجتمع المحلي.

II - التأثيرات الاجتماعية للنشاط السياحي على المجتمع المحلي

تظهر التأثيرات الاجتماعية تحت جناحين:

١ ـ التأثيرات الإيجابية

٢ ـ التأثيرات السلبية

١ ـ التأثيرات الإيجابية:

- التبادل الثقافي والفكري بين الشعوب
- زيادة وتحسين مهارات العاملين في هذا القطاع
- التوسع في التعليم السياحي الأكاديمي
- التوسع في برامج التدريب واللغات
- ارتفاع نسبة الطلب على السلع الفلكلورية التقليدية القديمة مما يترك عند المواطن شعور بالفخر والاعتزاز بمواطنيته.

إن تطور النشاط السياحي يظهر من خلال مدى مشاركة المجتمع المحلي بشكل مباشر وغير مباشر في العمل اليومي السياحي. فالاتصال اليومي مع السائح الأجنبي يترك لدى الفرد انطباعاً إيجابياً لكونه ينتمي إلى بلدٍ له مكانة سياحية مهمة على الخريطة العالمية، وأنه مصدر جذب للحركة السياحية. إن زيادة فرص العمل نتيجة النشاط السياحي تترك لدى

المجتمع قناعة بأن السياحة هي مصدر حيوي من المصادر الأساسية لاستقرار الأوضاع المعيشية، مما يسمح بالتطوير الاجتماعي ورفع مستوى الرفاهية. إن التواصل المطلوب في العمل السياحي يتطلب من العاملين ثقافة معينة وتعلّم لغات أجنبية عديدة. وكلنا نعلم أن كل لغة جديدة هي ثقافة وحضارة جديدة، وقد يستطيع المواطن العادي تقليد السائح ببعض العادات اليومية فالتواصل هو سمة التبادل الفكري والثقافي.

إن قيام الموظفين والعاملين في القطاع السياحي بدورات تدريبية تأهيلية تساعدهم وبشكل سريع على تخطي بعض المصاعب المهنية، مما يساعد في تحسين قدراتهم ومهاراتهم. ونجد ذلك خاصة في رحاب الشركات المتعددة الجنسية. إن النشاط السياحي يساعد على تطوير المهن اليدوية التقليدية بشتى أنواعها التي تساعد المؤسسات الصغيرة خاصة وحتى بعض العائلات على تأمين مصادر العيش والاستقرار، بل أيضاً العمل على تحسين القدرات لتقديم أفضل المنتوجات.

إن ظهور النشاط السياحي اليوم تحت سمة السياحة المسؤولة العادلة الهادفة إلى التنمية المستدامة تحت شروط وخصائص هامة أُعلن عنها في قمة Rio de Janeiro، قد ساعدت المجتمعات الفقيرة على نبذ فكرة أن السائح هو «أهم» من المواطن المحلي. وهذا التحدي القديم القائم بين هذين الطرفين قد أدى في بعض الحالات وبعض الدول إلى نتائج سلبية لا يرغب بها أحد. لقد ظهرت الحاجة مع تطور النشاط السياحي العالمي إلى ضرورة التعليم السياحي على أسس علمية حديثة، لذلك نجد في معظم الدول افتتاح معاهد وجامعات متخصصة في العلوم السياحية كنظام علمي مستقلّ عن غيره من الكليّات الجامعية. وقد أظهرت الأبحاث ازدياد عدد الطلاب الراغبين بالانتساب إلى هذه التخصصات مما رفع من المستوى التعليمي في المجتمع عامة وفي القطاع السياحي خاصة، وانعكس إيجاباً على الأداء لدى الموظفين في أعمالهم وفي أوضاعهم الاقتصادية. يجد المواطن المحلي اعتزازاً كبيراً لدى مشاركته في مناسبات وطنية اجتماعية، ثقافية، تاريخية كانت طالما تمثل محطة جذب للسائح الأجنبي مما يزيد باعتزازه لهذا الانتماء الاجتماعي في وطنه. في كل دولة تصنّف سياحية نجد هنالك ثقافة وتربية سياحية معينة يتصف بها أبناؤها فيصبح أكثر تقبلاً لأفكار الآخرين وأكثر انفتاحاً لكل تطور مهما كان مصدره ونوعه.

٢ ـ التأثيرات السلبية

تتجلى هذه السلبيات في بعض الحالات عندما يحاول السائح التعدي على مشاعر المواطن المحلي، مثلاً إهانة ثقافته الأصيلة أو إظهار شعور التعالي من خلال عملية التبادل والتواصل معه مما يترك شعوراً سيئاً لدى هذا المواطن. وقد يحاول بعض الوافدين فرض رغباتهم واحتياجاتهم الشخصية بطريقة غير لائقة أو القيام بأعمال مهينة للأخلاق العامة مما يترك لدى المواطن النفور العام. من جهة أخرى نجد أن العاملين في القطاع السياحي يواجهون مشكلة عدم التساوي بالأجور بينهم وبين بعض الموظفين الأجانب في المراكز العليا، مما يولّد لديهم شعور عدم الرضى يؤدي إلى تخفيض الحافز النوعي لأداء وتطوير أعمالهم، بينما يطالب المدراء والمسؤولون برفع مستوى الجودة في مهامهم دون أن تكون الأجور متكافئة لهذا الجهد المبذول والمطلوب. إن العاملين في القطاعات غير السياحية ينظرون نظرة غير مرضية عن أوضاعهم نتيجة تطور فرص العمل في السياحة وانعدامها في قطاعاتهم، مما يترك شعوراً بعدم العدالة الاجتماعية. وينتج عن هذا الأمر عنصر جذب

للعمال من مختلف القطاعات نحو السياحة بالذات وحرمان القطاعات من المهارات النوعية.

إن ازدياد مستوى الجريمة (سرقة، اعتداء، إرهاب...) يترك لدى المجتمع المحلي إزعاجاً قد تكون السياحة هي مصدره غير المقصود. إن المواطن المحلي قد يشعر بنوع من التنافس مع السائح كونه يتشارك معه في استهلاك خدمات البنى التحتية، خدمات طبية، خدمات الأمن... مما يترك له شعور عدم الراحة!

إن قيام بعض السائحين بسرقة بعض الآثار في بعض الدول النامية يترك انطباعاً سيئاً لدى المواطن فيحاول هذا الأخير إعلان بعض العدائية لهذا السائح.

إذا قامت الدولة بتطوير بعض المشاريع الخاصة بالبنى التحتية السياحية أو مشاريع خدمات سياحية متطورة، ولا يتمكن المواطن من شراء هذه الخدمات لغلاء أسعارها فسوف يشعر المواطن بأنه أصبح درجة ثانية في وطنه مما يترك أيضاً انطباعاً عدائياً نوعاً ما.

إن اعتماد الدولة في تخطيطها الاقتصادي العام على النشاط السياحي قد يترك فئة وشرائح كبيرة من المجتمع في حالة بطالة قوية خلال المواسم الراكدة سياحياً مما يترك وضعاً غير سليم لهذه الفئة.

إن الضجة ومشاكل السير اليومية نتيجة ازدياد عدد الوافدين السياح وقوّة تحركهم تترك لدى المواطن المحلي شيئاً من الضيق والإزعاج.

إن دخول بعض الممارسات والنشاطات السياحية والمطلوبة حديثاً مثال ألعاب اليسر أو بعض العروض الفنية التي تمس الأخلاق العامة، أو قيام بعض الوافدين بممارسة حياتهم كما اعتادوها في بلادهم دون الأخذ بعين الاعتبار الشعور العام للمجتمع من احترام تقاليده وثقافته وعُرُفه. هذه الأمور تترك نفوراً عاماً لدى المجتمع المحلي. وقد يترك أثراً مهماً في تقليد بعض الشباب المحلي لهؤلاء الوافدين تقليداً عشوائياً دون وعي وإهمال النظم والتقاليد الاجتماعية الأصيلة، مما يخلق عداءً وفجوة واضحة بين أجيال المجتمع ويترك نوعاً من الصراع حتى داخل العائلة ويهدد في بعض الحالات هيكليتها الأساسية.

يتجه الحرفيون بصناعة منتوجاتهم الحرفية باتجاه محدّد في إنتاجهم للوصول إلى رضى السائح، مما قد يؤدي إلى اضمحلال بعض الصناعات المهمة الأساسية المحلية الحرفية. وهكذا يخسر المجتمع رويداً رويداً ما كان متميزاً به دون باقي الشعوب والمجتمعات على صعيد منتوجاته الحرفية.

قد يتمركز النشاط السياحي في مناطق معينة دون سواها، فنجد هنالك حركة نزوح خاصة لعنصر الشباب نحو المناطق حيث تتمركز فيها النشاطات السياحية الأساسية طلباً لفرصة عمل، قد لا تتوفر في بيئته الجغرافية المحلية مما سيؤدي حتماً إلى تغيير نوعي في الهيكلية الديموغرافية والمهنية والتنموية عبر البلاد. هذا التغير سيترك نوعاً من عدم التوازن في النمو الاجتماعي والجغرافي والاقتصادي فتظهر سلبياته على الاستقرار العائلي والاجتماعي.

III - التأثيرات البيئية على المجتمع المحلي

١ ـ التأثيرات الإيجابية

٢ ـ التأثيرات السلبية

إن النشاط السياحي يترك آثاره البيئية بوضوح على طبيعة البلاد، فاستهلاك المواقع الطبيعية السياحية المفرط قد يؤدي إلى إضرار المكوّنات الأساسية لهذه الطبيعة سواء من ناحية أنواع النباتات والأشجار أو من ناحية تخريب الأنظمة الطبيعية لهذه البيئة، من تلوث المياه أو استخدام كثيف لمصادر مياه الشفة وتلوث للهواء نتيجة عدد السيارات المتزايد في المدن الرئيسة، أو سواءً تناقص عدد الأشجار

وتآكل الطبيعة الخضراء على حساب بناء المشاريع السياحية الجافة. تكون الحيوانات البرية هدفاً للصيد في بعض أنواع السياحات من قبل السائح الأجنبي مما يضرّ بظروف تطورها وتكاثرها خاصة في الدول النامية. كل هذه العوامل تنعكس سلباً على المواطن المحلي الذي يعتبر أن البيئة الطبيعية لبلده هي من أهم الثروات للوطن، وكل ضرر أو تناقص في أهميتها قد يضرّه مباشرة، مثال: شحٌّ رهيب في مياه الشفة، تناقص عدد الأمتار المتاحة على الشواطئ كحصة لهذا المواطن وذلك لكثافة عدد السواح، تلوّث مياه البحار نتيجة عدم صيانة الشواطئ الرملية وغيرها بشكل سليم أو ارتفاع تكلفة تلك الصيانة. إن تلوث الهواء الناتج عن الاستخدام الكثيف للسيارات في الشوارع مع شدّة ازدحام السير يترك لدى المواطن انزعاجاً وضيقاً من هذا الوضع.

١ ـ التأثيرات الإيجابية

أهم إيجابيات السياحة على المجتمع المحلي هي استفادة المجتمع من هذه النهضة في الوعي البيئي الذي تدعو له المنظمات الدولية، والتي تفرضه بشكل أو بآخر على الحكومات المحلية للعمل ولصيانة البيئة الطبيعية للبلاد، مما ينعكس إيجاباً على أفراد المجتمع بحيث يترك لديه شعور الرضى مهما تزايد عدد الوافدين لاستهلاك الخدمات السياحية المحلية. كونه مطمئناً إلى أن هنالك قوانين صارمة تعمل على حماية بيئته وطبيعته، وذلك عبر التدابير المفروضة على أصحاب المؤسسات السياحية كمعالجة المياه المبتذلة وإدارة المواقع السياحية إدارة حديثة تتماشى مع القدرة أو الطاقة الاستيعابية لكل موقع. من هنا يظهر مدى انفتاح المواطن ومشاركته بالنشاط السياحي بإيجابية مما يرفع من مستوى المنفعة العامة.

نشهد اليوم أيضاً حملات توعية واسعة لدى وكالات السفر والسياحة التي تعمل على نشر بعض المعلومات والتوصيات الضرورية والأساسية التي يفرض على السائح احترامها لدى زيارته لأي وجهة سياحية، مما يساعد على انتشار الوعي لأهمية السياحة المسؤولة.

٢ ـ التأثيرات السلبية

إن عدم معالجة الأمور السلبية قد يؤدي إلى أضرار كبيرة في البيئة لا تحمل صفة التنمية المستدامة، لأن الشرط الأول لنجاح السياحة اليوم وجود بيئة نظيفة مصانة بحيث تكبر مسؤولية القيمين على هذا القطاع بالمحافظة على قدرة البيئية على التجدد باستمرار. انطلاقاً من هذا الواقع انتشرت في بلدان عديدة أنواع من السياحة مثل: «السياحة البيئية»، «السياحة الخضراء» «سياحة مغامرات الطبيعة» «السياحة النوعية» «السياحة المسؤولة»، كل هذه الأسماء تحمل في طياتها صفة واحدة هي الاستفادة من جمال وثروات الطبيعة مع العمل على صونها وحفظها بهدف استمراريتها. وقد تناولت البيئة والسياحة والعلاقة بينهما خاصة في البلدان النامية شرط احترام خصوصية المجتمعات المحلية والعمل على صون وحفظ البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية والتاريخية، وهنالك توصيات هامة وتعليمات قيّمة صدرت في هذا الشأن. من هنا جاءت مسؤولية الدولة في العمل لوضع بعض القوانين الهادفة إلى احترام النظام البيئي عند القيام بأي مشروع سياحي وإيجاد أنظمة متطورة لتكرير المياه المبتذلة وما إلى ذلك. ثم العمل على زرع شجرة مكان كل واحدة نخسرها في الأماكن المشاد فيها. الحفاظ على الطبيعة دون المس بالتوازن فيها والحفاظ على الطابع الهندسي المحلي الذي يتماشى مع الفنون التقليدية في البناء مثلاً في كل قرية وفي كل مدينة لبنانية، هنالك قانون خاص بها للبناء كاستخدام القرميد« الأحمر» لأسطح المباني في القرى الجبلية خاصة مع احترام المساحات الخضراء.

الاتجاه الحديث اليوم يميل نحو بناء محميّات طبيعية تعمل بعض الجهات الحكومية وبعض الجمعيات الأهلية والعاملين في القطاع الخاص على تأهيلها وصيانتها بحيث تكون مقصداً لكل من يرغب بالطبيعة الخضراء بعيداً عن مادّية الحضارة والتكنولوجيا. وقد تكون هي بحدّ ذاتها مقصداً سياحياً تحت اسم «السياحة البيئية الخضراء». المسؤولية هنا متقاسمة بين السائح الأجنبي الذي يجب أن يكون واعياً ومسؤولاً أمام هذه الطبيعة فيعمل على حمايتها بدلاً من استهلاكها بشكل مبتذل. وهذا ما نجده اليوم شائعاً لدى معظم الوافدين إلى لبنان وبين المواطن الذي يعمل يومياً على صيانة بيئته.

تعمل الدولة أيضاً على حماية الآثار والمواقع التاريخية من خلال العمل على صيانتها للحفاظ على طابعها الأثري الحضاري القديم الفني، لأن قوة وكثافة الزائرين إلى هذه المواقع قد تعمل على تلف بعض العناصر المهمة منها، من هنا تأتي أهمية الصيانة والتطور المطلوب والمستمر. تهتم الدولة أيضاً بأعمال الحراسة على المواقع حيث قد يعمد بعض الزائرين إلى سرقة قطع أو مواد أثرية.

IV - التأثيرات السياسية للسياحة على المجتمع المحلي

عادةً ما تتأثر المجتمعات الأهلية بثقافات وأفكار الوافدين، من كل صوب وبقعة في العالم، فيكون التفاعل الثقافي الاجتماعي ظاهراً في كل حركات التحرر الاجتماعي والسياسي بجانبيه السلبي والإيجابي. ففي بعض الحالات تنتشر الأفكار الجديدة مطالبةً بحرية الكلمة والصحافة وصولاً إلى المطالبة ببعض التعديلات والتغييرات السياسية التي قد تؤدي في بعض الدول إلى تحوّلات سياسية جوهرية. وتظهر الآثار السياسية أيضاً بتطور الوعي السياسي لدى المجتمع المحلي نتيجة لانتشار أفكار المنهج الديمقراطي السياسي. ولكن مما لا شك فيه لا تزال آثار هذا الجانب محدودة نسبياً مقارنة للمحاور الأولى الأساسية.

دراسة استقصائية لآثار السياحة على مجتمع مدينة جبيل «بيبلوس»

بعد هذا العرض الواسع لانعكاس السياحة على المجتمع المحلي، سنتعرض بشكل سريع لنتائج دراسة وبحث ميداني من خلال قائمة استقصاء وأسئلة وُجهت إلى عينة محددة ومختارة بدقة من المجتمع المحلي لمدينة «جبيل» الساحلية الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط شمالي العاصمة بيروت في لبنان.

عدد المفردات للعينة: ٣٣٢ عنصراً من المجتمع المحلي لمدينة جبيل وهي عناصر لمزيج اجتماعي متنوع لهذه المدينة من حيث العمر، المهنة، المستوى التعليمي.

وقد توزعت المهن والوظائف بشكل نسبي كالتالي: (مع التحفظ لجهة مدى صحة تمثيل هذه العينة تمثيلاً صحيحاً للمجتمع المحلي).

٧٩ موظف
٦٦ أصحاب مهن حرة
٦٠ ربة منزل
١٧ رب عمل
١١ عامل
٩ مدراء
الباقي: غير محدد

- **الوضع التعليمي:**

١٦: دكتوراة
١٥: ماجستير
١١٧: جامعي
٧٦: ثانوي
٥٧: متوسط
٢٤: تقني
الباقي: غير محدد

وقد تناولت قائمة الاستقصاء العديد من الأسئلة التي تساعد دراسة نتائجها المسؤولين في القطاعين العام والخاص، لتحديد الخطوات الأساسية في رسم استراتيجية التنمية السياحية المطلوبة. ولكن ما يهمنا في دراستنا الحالية هو الآثار التي تتركها السياحة على مجتمع مدينة جبيل.

الآثار السلبية والإيجابية كما بيّنتها إحصاءات وأرقام هذا البحث

السياحة في جبيل

١٤٣ ترفع الأسعار
٢٤ تخفّض الأسعار
٥٧ لا تأثير على الأسعار
١٢٤ ترفع المداخيل
١٢٨ تُخفّف البطالة
٧٧ تجلب الاستثمارات
١٨ لا فائدة منها لأهالي جبيل

كما نشرنا في تحليلنا الاقتصادي للآثار السياحية، فهذا النشاط يعمد إلى رفع الأسعار بشكل ملحوظ وباتجاه تضخمي في معظم القطاعات الاستهلاكية، فرقم ١٤٣ هو جواب سليم ومنطقي وهنا يمثل أثر سلبي واضح للنشاط السياحي على مدينة جبيل، ولكن السؤال يُطرح هل زيادة الأسعار تعادلها زيادة في المداخيل بما يجعل هذه السلبية مقبولة؟؟

عندما نقارن الجواب الحاصل لعنصر المداخيل، ١٢٤ هو جواب إيجابي مهم بحيث يضاف إلى رقم ١٢٨ الخاص بالبطالة ليتمّم وليدّعم إيجابية الرقم الأول، وبمعنى آخر تقديم فرص عمل جديدة وإضافية مهمّة لأهالي مدينة جبيل (إن رقم ١٢٤ و ١٢٨ رقمان يدعمان بعضهما لأنهما غالباً يعودان إلى ذات الأشخاص). ثم يأتي رقم ٧٧ الخاص بجذب الاستثمارات والمشاريع ليثبّت الآثار الاقتصادية الإيجابية وانعكاسها على أهالي مدينة جبيل. إذاً بنتيجة عامة لهذه الحسابات نجد الآثار الإيجابية أكبر بكثير من السلبيات المعبّر عنها برفع الأسعار للمواد الاستهلاكية في جبيل.

هنالك إيجابيات أخرى لا تقلّ أهمية عن العنصر الاقتصادي المباشر ألا وهو تطوير البنية التحتية عامة والسياحية خاصةً لمدينة جبيل، مما يستفيد منها المواطن أولاً في هذه المدينة نتيجة اهتمام الدولة والقطاع الخاص بالأمور السياحية في المدينة. فمثلاً: تطور شبكة الإنارة في المدينة ومتمثلة بنسبة ١٧٠ من الأجوبة، تطور شبكة المواصلات من إشارات سير ووجود عناصر شرطة السير لتأمين سلامة الطرقات بنسبة متمثلة ١٤٤ وهي نسبة مقبولة. الاهتمام بنظافة الشوارع، إقامة الحدائق العامة، تأمين مواقف عامة للسيارات، إشارات لتحديد الاتجاهات نحو الأماكن السياحية والأثرية، ارتفعت نسبة الإجابات على هذه الخدمات إلى ١٨٨ مما يعطي إشارة مهمة إلى مدى التحسن النوعيّ لخدمات الطرق بأنواعها المختلفة، وانعكاس رضى المواطن على هذه التطورات والاستفادة منها في حياتهم اليومية.

إن ترميم وحماية المواقع الأثرية كما أشرنا هو أمر مهم للتنمية السياحية المستدامة، كما حفظ البيئة وصونها هي أمور من أولويات التخطيط السياحي المستدام. ونجد أن وزارة السياحة ووزارة الثقافة وقسم الآثار قد خططت بتعاون وتنسيق وثيق فيما بينها لتحقيق هذه الأولويات، وكانت النتائج إيجابية حيث كان هنالك رضى مقبول على عمل هذه المكاتب وكانت الإجابات متمثلة بنسبة ١٢٦ من عناصر العينة.

تظهر هنا ملاحظة صغيرة وهو التحفظ على مدى منطق هذا القبول حيث ٣٣٢/١٢٦ قد لا تمثل توجه رضى متكامل لهذه العينة.

إيجابيات السياحة على مدينة جبيل عامة جاءت على الشكل التالي:

١١٧ اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية
٥١ حافز لاكتساب لغات أجنبية
١٠١ التبادل الثقافي والحضاري
٩٤ تأمين مداخيل إضافية
١٠٩ تأمين حركة بيع دائمة في المحلات والمؤسسات الصغيرة الحجم
٤٦ حافز للاستثمار في تطوير المؤسسات
٢٥ خلق فرص عمل جديدة
٢٣ حافز لتحسين الأداء ولتأهيل الموظفين
١١ لا إيجابيات

إن هذه الإيجابيات مهمة جداً ويمكن حصرها في الجانب الاقتصادي أولاً، مما ينعكس جواً استثمارياً وبيئة متطورة للعمل وللتطوير المهني والوظيفي ثم العمل على رفع المستوى المعيشي للعائلات بشكل عام.

إن الأرقام والأجوبة الواردة في هذه الخانة هي أفضل دليل على رضى هذا المجتمع على النشاط السياحي من جهة، وعلى مدى مشاركة هذا المجتمع في النشاط السياحي بمختلف أنواعه، مما يجعل هذه المدينة سياحية بامتياز رغم التنوع الوظيفي والثقافي والتعليمي الذي تمثّل في العيّنة المختارة. هذه الأجوبة تساعد السلطات المختصة والقطاع الخاص على المضي قدماً نحو تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها من أجل تعظيم المنفعة الواسعة والممكنة من هذا النشاط الهام.

بعد دراسة وتحليل مؤشرات ونسب الأجوبة كانت النتيجة على الشكل التالي:

سلبيات السياحة على مدينة جبيل:

٨٢ فوضى وضجيج
١٣ تعدّي على الأملاك الخاصة
١٧ تعدّي على المواقع السياحية
١٠ تعدّي على الأفراد
٤٧ أعمال سرقة
١٥٧ ازدحام سير في شوارع المدينة
٦٨ توسيخ الشوارع ـ تلوث
٩٠ ارتفاع الأسعار بشكل مباشر
٢٢ تأثير سلبي على التقاليد
٦٧ لا سلبيات

هذه السلبيات تختصر كل العناصر التي تمّ دراستها مسبقاً في بداية هذا البحث، وهذه الأجوبة العملية كمثال توضّح النواحي السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة. إن الأجوبة المتعلقة بالعنصر الاقتصادي هي مهمة ويجب أخذها بعين الاعتبار. تشدّد الحكومة الرقابة والسيطرة على الأسعار في القطاعات الاستهلاكية لتخفيف حدّة الأثر السلبي على المواطن، وأن لا يكون ذلك عائقاً لتفهمه أو لمشاركته الفعّالة في النشاط السياحي. أما مشكلة ازدحام السير هي دليل على ضرورة العمل على تخطيط بنية تحتية وضرورة توسيع شبكة الطرقات، لأن طاقة تحميل المدينة تصل إلى ذروتها الاستهلاكية في أوجّ المواسم السياحية مما يسبب إزعاجاً لدى المواطن المحلي، لذلك كان الرقم الأعلى ١٥٧ ويكاد يكون العنصر الأكثر سلبية. أما الأجوبة الأخرى تبدو معقولة مقبولة وثانوية مما يدل كإشارة عامة إلى أنّ السلبيات هنا يمكن التحكّم بها أو على الأقل التخفيف من وطأتها مقارنة بالإيجابيات الواسعة ومدى رضى المواطن على السياحة في مدينته.

وعند سؤال العينة عن عوائق السياحة الناتجة عن نشاط القطاع الخاص في المدينة تلخّصت الأجوبة كالتالي:

١٠٤ رمي النفايات والمياه المبتذلة في البحر
١٧ عدم وجود عدد كاف من المطاعم
٨٦ عدم وجود عدد كاف من الملاهي
٦٧ عدم وجود عدد كاف من الفنادق
١٣٥ ارتفاع الأسعار للخدمات السياحية

٨٣ تلوث مياه البحر من القوارب السياحية والصيادين

٥٤ ضعف جودة الخدمات

إن تحليل الأجوبة فيما يتعلق بالعوائق برأي أفراد العينة في مدينة جبيل، يشير إلى مدى أهمية ومعالجة ارتفاع الأسعار وتثبتها عند معدلاتها الطبيعية حتى لا تكون عنصراً منفّراً للسياحة الداخلية والخارجية على حدٍ سواء. من هنا يظهر أهمية دور الدولة من جديد في الرقابة المستمرة على التجّار لتثبيت الأسعار وتقديم السلع بأجود أنواعها.

ثمّ يظهر العنصر البيئي مهم أيضاً وبرأي هذه العيّنة بشكل مجمل يمثّل عائقاً لجذب السياسة، سواءً من جهة تلوث مياه البحر من النفايات الصلبة والسائلة. وهنا بالمناسبة دعوة لوزارة السياحة والبيئة لمراقبة الشواطئ وصيانتها وحفظها والضغط على المؤسسات السياحية والغير سياحية لاحترام القوانين اللبنانية لحفظ البيئة والشواطئ، وأن تسيّر الوزارات المختصة دوريات مخصصة للرقابة ولمعالجة كل مشكلة بيئية قد تطرأ على الشواطئ.

نستنتج من هذا البحث التحليلي أن أفراد العينة يَعُون تماماً لأهمية السياحة في مدينتهم ومدى انعكاسها الإيجابي عليهم كونهم قد حدّدوا العوائق المهمة والتي يجب على الدولة والمسؤولين الاهتمام بمعالجتها.

في النهاية نأمل بأن يكون هذا البحث قد وصل إلى هدفه بتوضيح صورة وتحليل الآثار السلبية والإيجابية التي تتركها السياحة على المجتمعات المحلية، من مبدأ قناعة وأهمية مشاركة المجتمع والأفراد بفعالية لنجاح الأداء السياحي في كل دولة.

قائمة المراجع:

Références:

I- B?VILLE, G: "Le tourisme solidaire, Levier du développement", éd. Economica, France, Paris, 2004.

II- CAZES, G: "Tourisme et tiers du monde controversé, éd. Harmattan, France. Paris, 1992.

III- DE KADT, E: "Tourisme Passeport pour le développement", éd, Economica, Paris, 1979.

IV- FRAN?OIS Vellas: "L'économie et politique du tourisme internationale, éd. France, Paris, 2004.

V- GAY-PARA, G: La pratique du tourisme", Economica, France, Paris, 1985.

VI- MICHAUD, J.M: "Tourisme chance pour l'économie, Risque pour les sociétés?", PUF, Paris, France, 1992.

VII- OMT: "Guide à l'intention des activités locales développement durable du tourisme", Manuel Technique, No 1, Espagne Madrid, 1997.

VIII- PAGNON Maudet C: "L'enjôleuse une démarche publique touristique durable", 2004, Ed: les traboucaynes, France, Perpignan

IX- REID, D.G: "Tourism globalization and development", Pluto Press, Londres, UK, 2003.

X- SINCLAIR, M, Portfolio, Models of Tourism, Economic and Management, Methods of Tourism and Hospitality Research, Chichester, U.K, 1999.